الأنباء
الخميس 1 مارس 2012

ملك البحرين أكد أن التاريخ لا ينسى وقفات دول التعاون مع بلاده خلال الأزمات

الملك حمد بن عيسى: من لا يحب الكويت ليس بحرينياً ومن لا يحب البحرين ليس كويتياً

إيلاف: أكد ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة ان من لا يحب الكويت ليس بحرينيا ومن لا يحب البحرين ليس كويتيا.

واضاف، خلال لقاء صحافي مع مجموعة من الاعلاميين، ان مواقف بعض الاطراف في الكويت خلال ازمة بلاده العام الماضي خائبة وخائبة.

وأكد العاهل البحريني أن «ترابطنا في الخليج العربي متواصل بين القيادات والشعوب، وهذا سبب قوتنا واتحادنا مقبل بشكل رسمي قريبا». ودعا الصحافيين إلى توخي الحذر والدقة في صحة الأخبار قبل أن يعلن عنها حيث ان الكلمة إذا خرجت فهي مسؤولية وتنتشر ولا يمكن إعادتها.

وأوضح العاهل البحريني ان بلاده عبر مسيرتها الحديثة تعرضت للعديد من الصعاب، فعندما طالب شاه إيران بالبحرين وقف شعب البحرين بأكمله حتى من هم من أصول إيرانية مع عروبة البحرين أمام هيئة الأمم المتحدة، فلا توجد أي مشكلة بين مكونات شعب البحرين، وعن الخلاف مع الأشقاء في قطر كان هناك تدخل آخر من الأمم المتحدة وموقف عربي طيب وخرجنا مع الأشقاء في قطر والكل فائز.

وأضاف «عندما تعرضت البحرين للأزمة الأخيرة أيضا اخترنا أفضل الخبراء ممن يعتد بهم في الأمم المتحدة لتشكيل اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق وأصدرت توصياتها ونتابعها باهتمام، وتجاوزنا ثلاثة أمور تعرضت لها البحرين، وبالأخوة العربية أوجدنا الحلول السلمية لنستمر في مسيرتنا. فعمق البحرين العربي هو الذي يعنينا لتجاوز الصعاب، ونستفيد من كتاباتكم وتواصلكم مع البحرين والدعوة للمزيد من التكاتف ووحدة الصف ولم الشمل».

وأشار الى إن «الإعلام الغربي ظلم الشيعة في البحرين كأنهم جميعا ضد وطنهم، والحقيقة ان قلة بسيطة من الشيعة تأثروا بدعوات ولاية الفقيه. ونحن لا نرضى ولا نقبل بأن يعمم على كل شيعة البحرين بذلك».

الملك حمد بن عيسى آل خليفة

المواطن البحريني يعتمد بعد الله على عمقه الخليجي والعربي ولابد للعرب أن يتكاتفوا مع أشقائهم في مجلس التعاون

قضيتنا الرئيسية هي القدس الشريف ويجب ألا ينشغل الإعلام العربي عنها

هناك قوى تحاول جر دولنا إلى الخلف وهي لا تخفى على أحد

وأضاف «إننا نتمنى أن تصل الصحافة إلى المستوى الذي يحترم الحقيقة وأن يتم تحديد الجهة التي تعمل الصواب والجهة التي تتجنبه. وإننا في البحرين نعيش شعبا واحدا منذ القدم وكنا معا منذ تواجدنا في الزبارة سنة وشيعة، وأتينا البحرين معا، فكيف يمكن اليوم في ظل حقوق الإنسان والانفتاح أن ننقسم، ولا نرضى لأحد أن يسيء لشعبنا بكل مكوناته. وعتبنا على الغرب وأصدقائنا هناك الذين شوهوا الحقائق والآن أصبحوا يتفهمون الأمور. ونرى أن مواقفهم تغيرت، ونحرص دائما على علاقاتنا الطيبة مع حلفائنا وأصدقائنا ولا نستعدي أحدا وهذا النهج نسير عليه منذ القدم، ولم يأت أي خطأ من البحرين، ولم تكن يوما عبئا على أحد بل هي في خدمة أشقائها وأصدقائها وتسعى للخير دائما».

وأوضح «أن البحرين تنعم بالمحبة بين جميع أهلها، والقيادة توفر كل المتطلبات للمواطنين، فلا توجد لدينا ضرائب على المواطنين، وتوفير السكن المناسب تقدمه الدولة ومن هم في قائمة الانتظار تصرف لهم مبالغ ليتمكنوا من استئجار سكن لهم. وأسعار جميع المواد الغذائية والاستهلاكية مدعومة من الدولة، وكذلك الوقود والمحروقات، بل ان التعليم والصحة مجانا للجميع، والبطالة لا تتجاوز 4٪. بينما الدول المتقدمة في الغرب لا تقدم هذه الخدمات وتفرض الضرائب على مواطنيها والبطالة عندهم مرتفعة واحتياجهم للتمثيل البرلماني لتقديم الخدمات لمواطنيها، ومع ذلك فلدينا أيضا التمثيل في المجالس النيابية ليصل صوت المواطن، فكلا الأمرين موجودان معا وهذا غير معمول به في أرقى الدول المتقدمة، كما ان دخل المواطن البحريني وفي دول مجلس التعاون أكثر من بعض الدول الغربية». وأكد الملك حمد أن «المواطن البحريني يعتمد بعد الله على عمقه الخليجي والعربي ولابد للعرب أن يتكاتفوا مع أشقائهم في مجلس التعاون لما يشهده من تقدم في العديد من المجالات الحضارية. والبحرين سباقة في الكثير من المجالات التنموية والحضارية من صحة وتعليم فأول مستشفى في المنطقة كان في البحرين وهو مستشفى الإرسالية الأميركية وكان مركزا صحيا مهما. وتحرص على التطوير دائما. وهناك قوى تحاول جر دولنا إلى الخلف وهي لا تخفى على أحد. وأهل البحرين لن ينجرفوا وراء ما يسيء لهم».

وأضاف «إن قضيتنا الرئيسية هي القدس الشريف، ويجب ألا ينشغل الإعلام العربي عنها. وكذلك التهديد النووي الإيراني. وقد يكون ما حدث في البحرين هو من أجل إبعادنا عن هاتين القضيتين، فاليوم نفتقد دور مصر وسورية، وإذا إيران قامت بعمل قنبلة نووية فلا شك ان الدول العربية ستحصل عليها، ونحن في البحرين نسعى دائما للتهدئة والتعقل مع من يريد الإساءة للبحرين من دون أسباب. ويجب علينا الآن جميعا أن نوحد الجهود وألا نضيع الوقت».

وافق عليها مجلس وكلاء برنامج هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة

العنزي: زيادة القطاع الخاص تتراوح بين 100 و400 دينار وتنتظر إقرارها من ديوان الخدمة

م.فارس العنزي

مبنى برنامج إعادة الهيكلة

مقترحات لـ «سد الفجوة» في رواتب العمالة الوطنية بالقطاع الخاص وتقديم حوافز ومزايا تشجيعية غير مادية

إقرار الزيادات للقطاع الخاص يخفف العبء عن ميزانية الدولة.. وهجرة العمالة الوطنية من «الخاص» جاءت بسبب الكوادر الحكومية الأخيرة

قال مدير ادارة التخطيط في برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة م.فارس العنزي ان مجلس وكلاء البرنامج وافق على مشروع لجانه يتضمن اقتراحا بزيادة للعاملين الكويتيين بالقطاع الخاص تتراوح بين 100 و400 دينار وينتظر إقراره من مجلس الخدمة المدنية.

واضاف العنزي في تصريح لـ «كونا» ان مجلس وكلاء البرنامج وافق على مشروع قرار اللجنة الفنية التي يترأسها والمعنية بدراسة اثر الزيادات والكوادر الحكومية على العاملين بالقطاع الخاص والذي يتضمن تلك الزيادة.

وأضاف ان اللجنة التي شكلها مجلس الوزراء وتضم ممثلين عن معهد الكويت للأبحاث العلمية ومؤسسة التأمينات الاجتماعية وجامعة الكويت ومجلس الخدمة المدنية ومستشارين من برنامج اعادة الهيكلة درست الكوادر وسلم الرواتب في القطاع الحكومي وخرجت بمقترحات عدة تهدف الى «سد الفجوة» في رواتب العمالة الوطنية بالقطاع الخاص وتقديم حوافز ومزايا تشجيعية غير مادية.

وأفاد بأن إقرار الزيادات للقطاع الخاص من شأنه تخفيف العبء المالي على ميزانية الدولة، مضيفا ان «هجرة» العمالة الوطنية من القطاع الخاص الى القطاع الحكومي جاءت بسبب الكوادر الحكومية الاخيرة ما يؤدي الى تحميل باب الرواتب في الميزانية ضغوطا مالية كبيرة.

وأوضح انه في حال موافقة الحكومة على زيادات الرواتب في القطاع الخاص فانها تقوم بتعديل تركيبة سوق العمل وتشجيع العمالة الوطنية على الالتحاق بالقطاع الخاص الأمر الذي سيخفف الأعباء المالية عن ميزانيتها من خلال التزامها بدفع نحو 60٪ من رواتب موظفي القطاع الخاص على ان تتحمل الشركات والمؤسسات الأهلية بقية الراتب.

وذكر انه بعد ان درست اللجنة سلم الرواتب والكوادر وجدت ان الفارق في رواتب موظفي القطاع الخاص يظهر جليا عند مقارنة المهن والوظائف ذاتها التي اقرت لها الكوادر والزيادات في القطاع الحكومي.

وبين أن الزيادة في رواتب موظفي القطاع الخاص التي اقترحتها اللجنة يتم منحها بناء على عاملين أساسيين هما المؤهل العلمي والمهنة وذلك حتى تتحقق العدالة والمساواة الاجتماعية مضيفا ان الزيادة تشمل ايضا من لا يملك مؤهلا علميا ويعمل في هذا القطاع.

وقال م.العنزي ان اللجنة حرصت في توصياتها الى مجلس الخدمة المدنية، على ان تشمل اي زيادة مستقبلية لموظفي القطاع الحكومي نظراءهم في القطاع الخاص وذلك من باب «المساواة والعدالة الاجتماعية» التي نص عليها الدستور الكويتي.

واضاف ان مهن ووظائف القطاع الخاص تفتقد وجود مسميات لها كما يجري للوظائف الحكومية لذا عملت اللجنة الفنية على اخذ «روح» قرار الزيادات الحكومية وتطبيقها على وظائف القطاع الخاص.

وذكر ان اللجنة أقرت عدة مقترحات «تحفز» المواطنين على العمل في القطاع الخاص ومنها منح أرباب العمل زيادة بقيمة 300 دينار لتشجيع أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعمهم.

وقال ان من المقترحات ايضا إلزام شركات ومؤسسات القطاع الخاص بمنح التأمين الصحي لموظفيها الكويتيين والزامها بدفع مكافأة نهاية الخدمة وإلزام الشركات بالحد الأدنى للأجور بناء على المؤهل وذلك لضمان ان تذهب الزيادة في الرواتب الى الموظفين.

وأفاد بأن اللجنة أقرت مقترحا يمنح موظف القطاع الخاص مدة اعتبارية عند التقاعد تميزه بالحصول على «تقاعد مبكر» مدته 5 سنوات عن نظيره في القطاع الحكومي.

وعن توقعاته حول المدة الزمنية التي يحتاج اليها مجلس الخدمة المدنية لإقرار المشروع والاقتراحات، اوضح العنزي ان الموضوع يأتي ضمن جدول اعمال المجلس مبينا ان الحكومة «مستعجلة» في موضوع زيادة رواتب القطاع الخاص لاسيما ان اللجنة الفنية تسلمت «كتاب تأكيد» من الحكومة يوضح التزامها بالاقتراحات والحلول المقدمة لها.

وأعرب عن الأمل في أن تساهم هذه الزيادة في رفع نسب العمالة الوطنية بالقطاع الخاص من نحو 4٪ الى 20٪ في السنوات المقبلة وذلك من خلال المقترحات والتوصيات التي قدمت الى الحكومة.

خلال زيارة مفاجئة لمنطقة العاصمة التعليمية

الحجرف: لابد أن يكون لأهل الميدان مشاركة فعالة في اتخاذ القرارات التربوية

د.نايف الحجرف في لقطة تذكارية مع عدد من القيادات التربوية

قام وزير التربية ووزير التعليم العالي د.نايف الحجرف بزيارة مفاجأة صباح أمس لمنطقة العاصمة التعليمية حيث التقى مديرة المنطقة رقية غلوم وعدد من القيادات التربوية العاملة في المنطقة، وناقش معهم الكثير من القضايا التربوية واستمع منهم إلى ملاحظاتهم ووجهات نظرهم حول سير العملية التعليمية. وشدد الحجرف على ضرورة أن يكون لأهل الميدان مشاركة فعالة في العملية التربوية واتخاذ قراراتها لأنهم يتلمسون الواقع عن كثب، وحث الجميع على زرع روح المحبة والوطنية في نفوس أبنائنا الطلبة والاهتمام بالجوانب التربوية والاجتماعية للطلبة، كما سلط الضوء على مشكلة غياب الطلبة قبل وبعد الإجازات الرسمية واستمع إلى بعض الاقتراحات المقدمة من القياديين المشاركين في هذا اللقاء، مؤكدا حرصه على حل هذه المشكلة.

كما أشار إلى وجوب التحلي بالنظرة المستقبلية من خلال تربية الأبناء لزمان غير زماننا فطالب اليوم مثلا لابد أن يحضر ويجهز علميا وتربويا لعام 2020 وما به من تطور وحداثة علمية وتقنية، فطالب اليوم هو رجل المستقبل الذي سيبني وقد يحل محلنا في هذا المكان ولذلك لابد أن يكون هناك تخطيط جيد لهؤلاء الأبناء الذين هم اللبنة الأساسية لكل مجتمع متحضر وراق.

وأكد حرصه على حل جميع المعوقات التربوية التي يتعرض لها الطلبة فكل أبناء الكويت هم أبناء له يقلقه ما يقلقهم وهم أبناء المرحلة الحالية والقادمة بإذن الله، وأكد حرصه على أن يكون التعليم أرقى وأجود من أجل مستقبل أفضل لجميع أبناء الكويت، وقد استقبلت المديرة العامة الوزير بالترحاب وعرفته على مجموعة القياديين العاملين في المنطقة ووعدته بأنها ستكون له خير عون لدفع عجلة التعليم إلى النجاح والتعاون مع جميع الأخوة القياديين للنهوض بمستوى أبنائنا الطلبة وإيجاد الحلول المناسبة والسريعة لجميع المعوقات والصعاب التي تعترض حياتهم الدراسية وأوضحت أن منطقة العاصمة التعليمية قد حازت على التميز والمركز الأول للمناطق بتقدير 99,04 عن العام الدراسي 2011/2010 وجاء ذلك بتكاتف جميع العاملين في المنطقة التعليمية، وكانت هناك مداخلة لعادل الراشد مراقب التعليم المتوسط تحدث فيها عن مشكلة الكنترول واقترح أن ترجع المناطق التعليمية لنظام الكنترولات المستقلة التي ستوفر على الوزارة الكثير من الجهد وتعطي الصلاحية للمناطق التعليمية بالاستقلالية فالكنترول المستقل لكل منطقة تعليمية يعطي الثقة والنجاح في العمل وتحدث مراقب الشؤون الإدارية أحمد العنزي قائلا: إنه لابد من حل مشكلة غياب المعلم التي تعد المعوق الأول لنجاح العملية التعليمية فالمعلم يأخذ حقه كاملا وتبعا لذلك لابد أن يعطي عمله حقه فالغياب المتكرر يمثل مشكلة إدارية وتعليمية كبيرة لابد من حلها.

العملية التربوية يجب أن تكون مستقبلية يتم فيها إعداد طلاب اليوم ليكونوا رجال 2020

ثم أردف مراقب التعليم الثانوي وليد السعيد قائلا إن مشكلة الغياب لدى الطلبة لابد أن توضع لها ضوابط إدارية وتربوية بحيث يعاقب المتغيب ويثاب الملتزم وبالتالي نستطيع أن نحد من الغياب المتكرر والذي يؤثر على التحصيل العلمي للطالب وقد أثلج الوزير صدور أهل الميدان بتأكيده الرجوع لنظام الاختبارات السابق وأنه مع أي نظام دراسي يحقق النجاح والتفاعل لأبنائه الطلبة وأنه سيسعى لأن تكون كل منطقة تعليمية وزارة مستقلة بذاتها مما يسهل العملية الإدارية والتعليمية لهذه المناطق، وقد كان هناك اقتراح للدكتور بدر البراك مراقب التعليم الخاص وهو دمج الطلبة بطيئي التعلم مع طلبة التعليم العام مما يزيد في نسبة تفاعلهم وإدراكهم المجتمعي وبالتالي يزيد من نسبة نجاحهم الدراسي.

● محمد هلال الخالدي